

حملة لعدم سداد الفواتير ردًا على القرارات التقشفية الأخيرة

شركة الكهرباء السعودية Saudi Electricity Company		فاتورة استهلاك لفئة سكنية	
المشارك أحمد نواف العبدالله العنوان		رقم الفاتورة XXXXXXXXXXXX بداية الفترة ٢٠١٨/٠٤/٠٥ نهاية الفترة ٢٠١٨/٠٥/٠٤	
رقم الحساب XXXXXXXXXXXX المبلغ المطلوب XXXXX آخر موعد للسداد		تاريخ الفاتورة ٢٠١٨/٠٥/٢٨ تاريخ التوزيع ٢٠١٨/٠٥/٢٨ تاريخ فصل الكهرباء	
رقم المشترك XXXXXXXXXXXX رقم العداد XXXXXXXXXXXX سعة القاطع ١٦٠ القراءة الحالية ٦٤٣٤٨ القراءة السابقة ٥٨٣٤٨ معامل الضرب ١,٠٠٠ كمية الاستهلاك ٦٠٠٠ إجمالي الاستهلاك ٦٠٠٠ رقم المنطقة		قيمة الاستهلاك XXXXX خدمة العداد ١٥,٠٠٠ استحقاق الفترة XXXXX رصيد سابق ٠,٠٠٠ عدد الأيام ٣٠ رصيد دائن ٠,٠٠٠ المبلغ المطلوب XXXXX	
رقم الحساب XXXXXXXXXXXX رقم الفاتورة XXXXXXXXXXXX تاريخ الفاتورة ٢٠١٨/٠٥/٢٨ المبلغ المطلوب XXXXXXXXXXXX		رقم الحساب XXXXXXXXXXXX رقم الفاتورة XXXXXXXXXXXX تاريخ الفاتورة ٢٠١٨/٠٥/٢٨ المبلغ المطلوب XXXXXXXXXXXX	
رقم الحساب XXXXXXXXXXXX رقم الفاتورة XXXXXXXXXXXX تاريخ الفاتورة ٢٠١٨/٠٥/٢٨ المبلغ المطلوب XXXXXXXXXXXX		رقم الحساب XXXXXXXXXXXX رقم الفاتورة XXXXXXXXXXXX تاريخ الفاتورة ٢٠١٨/٠٥/٢٨ المبلغ المطلوب XXXXXXXXXXXX	

عزيزي المشترك تود الشركة السعودية للكهرباء إخطارك بأنه سيتم البدء بإحساب ضريبة القيمة المضافة بمقدار ٥% على الاستهلاك وجميع الرسوم والخدمات المقدمة من ١ يناير ٢٠١٨

ALKAHRABA

1003524765750005825285

شركة الكهرباء السعودية
Saudi Electricity Company

السادة بنك
أرجو حسم قيمة هذه الفاتورة من حسابي لديكم رقم
التوقيع

شركة الكهرباء السعودية
Saudi Electricity Company

SE
hourriya-tagh0007500

دشن الناشط المعارض، ماجد الأسمرى، حملة دعا فيها المواطنين لعدم دفع فواتير الخدمات، وذلك ردًا على القرارات التقشفية الأخيرة التي اتخذتها حكومة ال سعود.

وأكد "الأسمرى" أن الحملة جاءت كرد منطقي سلمي للاستيلاء على أموال المساكين، وكان آخرها فرض 15% ضريبة القيمة المضافة ابتداءً من يوم الاثنين 1 يونيو 2020، على حد قوله.

وكانت حكومة ال سعود قد أعلنت إلغاء بدل الغلاء، وزيادة قيمة الضريبة المضافة على السلع، كإجراءات اقتصادية ضرورية لمواجهة آثار جائحة كورونا على الاقتصاد بالمملكة، بحسب زعمها.

كما قامت وزارة الإسكان بإلغاء القروض التي كانت تفرضها للمواطنين المدنيين والعسكريين لتسهيل امتلاكهم عقارات، في إطار تقليص النفقات.